

الرقابة المالية توافق على تسجيل ثلاث شركات للقيد بالبورصة المصرية بقيمة عادلة تزيد على 4 مليارات جنيه

- د. عمران: 2021 تشهد 26 إصدار من سندات الشركات وسندات التوريق مقابل محافظ في التمويل العقاري والاستهلاكي والتأجير التمويلي بقيمة إجمالية 21.5 مليار جنيه

كشف الدكتور محمد عمران-رئيس هيئة الرقابة المالية عن الانتهاء من تسجيل ثلاث شركات تمهيداً لقيدهم بالبورصة المصرية قبل أيام من إسدال الستار على عام 2021، حيث تُقيد شركتان منهم بالسوق الرئيسية وهما شركة ماكرو جروب للمستحضرات الطبية (ماكرو كابتال) في قطاع الرعاية الصحية والأدوية لغرض القيد والطرح بقيمة عادلة تقترب من 3.5 مليار جنيه وبنسبة تداول حر قدرها 45.8%، وشركة نهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعي والخدمات البيئية وتستهدف استصلاح الأراضي الزراعية وتندرج تحت قطاع الأغذية والمشروبات للقيد بغرض التداول بقيمة عادلة تصل إلى 500 مليون جنيه وبنسبة تداول حر 61%.

وتابع أن الثالثة ستقيد بغرض التداول بسوق المشروعات المتوسطة والصغيرة، وهي شركة المشروعات الصناعية والهندسية وتنتمي لقطاع المقاولات بقيمة عادلة تصل إلى 117 مليون جنيه تقريباً وبنسبة تداول حر 62%.

وأوضح رئيس الهيئة بأن تسجيل ثلاث شركات جديد للأدراج بالبورصة المصرية من شأنه إتاحة الفرصة أمام الشركات للتوسع وزيادة حجم أعمالها، ومن جانب آخر يعزز من فرص جذب استثمارات أجنبية وينوع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين.

وعلى صعيد متصل قال د. عمران أن 11 إصداراً من سندات التوريق في طريقها للحصول على موافقة هيئة الرقابة المالية خلال هذا الأسبوع بقيمة إجمالية تقترب من 11.5 مليار جنيه تتنوع محافظ تمويلها ما بين تمويل عقاري، وتأجير تمويلي، واستهلاكي.

وأضاف أن الرقيب يساند التوجه الإيجابي لنشاط سوق رأس المال المصري للسعي بخطوات ثابتة لمزيد من إصدار السندات بكافة أنواعها ليصبح سوقاً جذاباً لتلك الأداة، حيث شهد عام 2021-

ولأول مرة-دراسة عدد 26 ملف إصدار للسندات بقيمة إجمالية تصل إلى 21.5 مليار جنيه؛ حصل 15 إصداراً منها بالفعل على موافقة الهيئة بقيمة تزيد عن 10 مليار جنيه في أنشطة التمويل المتعددة متضمنة أول إصدار من السندات الخضراء للشركات بقيمة 100 مليون دولار أمريكي بما يعادل 1.5 مليار جنيه.

وأكد رئيس الهيئة أن ما صدر من موافقات تخص سندات الشركات وسندات التوريد يأتي متسقاً مع استراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022) والتي تسعى إلى إتاحة مصادر تمويل متنوعة أمام الجهات المرخص لها بمزاولة أنشطة التمويل العقاري، والتمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر وبما يحقق التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة.

كما نوه د. عمران بما تشهده المؤشرات السنوية الخاصة بالسندات من تطور ملحوظ كانت بدايته منذ عام 2019، عقب التعديلات التي تم إجرائها على قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والتي أدت إلى انتعاش سوق السندات لتتيح بديل أمام الشركات لتوفير التمويل اللازم لها، حيث بلغ عدد الإصدارات 19 إصداراً في عام 2019 بقيمة تزيد عن 22 مليار جنيه مقابل 5.3 مليار جنيه فقط عام 2018، بينما خلال عام 2020 تمت الموافقة على 17 إصداراً من السندات بقيمة 24.8 مليار جنيه، ومن المتوقع خلال عام 2022 زيادة عدد إصدارات سندات التوريد عقب الموافقة على التعديل التشريعي الخاص بتوريق الحقوق المالية المستقبلية.

والجدير بالإشارة أنه خلال عام 2021 تركزت المحافظ المحالة-والتي تم توريقها-في نشاط التأجير التمويلي بنسبة 54% من إجمالي سندات التوريد المصدرة خلال العام الجاري، واقتنصت محافظ التمويل العقاري نسبة 34% من حجم التوريد وحصلت محافظ التمويل الاستهلاكي على نسبة 12%.